م.ت.ف. سيكون مياها جافة» (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٤).

ردود الفعل على دورة المجلس وقرارته

ادى الاقتضاب في ردود الفعل الرسمية على دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة الى نقاش ساخن في وسائط الاعلام الاسرائيلية، انتقد الحكومة على قصورها في ادراك التطورات المستجدة من ناحية، واسهب في الحديث عن القوة والتأثير اللذين تتمتع بهما منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية اخرى.

وكانت وسائط الاعلام الاسرائيلية قد بدأت التعليق على دورة المجلس بعد الاعلان رسمياً عن تاريخ عقدها. وفي هذا المجال، كتبت مجلة هاعولام هازيه، المتعاطفة مع مجلس السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني قائلة: «ان الخيار الذي بقي امام عرفات هو اما الخنوع لسوريا وليبيا وتحويل الحركة الفلسطينية الى 'عجلة خامسة' (احتياط) في عربة الرفض العربي، او القيام بخطوة جريئة تضمن استقلال القرار الوطني الفلسطيني من خلال المخاطرة بحدوث انقسام. لكن عرفات ورفاقه اختاروا الخيار الثاني وحددوا موعدا لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، هو ٢٢/١١/١٩٨٤، في عمان.

«لقد كان، حقا، قرارا مؤلما بالنسبة لقيادة م.ت.ف.، ولكن كان لا بد منه. لا توجد اي حركة قومية في التاريخ لم تمر بمثل هذا المسار ـ الانقسام، فهذا مسار طبيعي. ففي البداية تكون القوى موحدة تسيطر عليها النغمة العسكرية، ولكن عندما تصل الى موقف قوة يسمح لها بتحقيق انجازات سياسية يحدث الانقسام بين القوى المستعدة للتسوية وانجاز الهدف الواقعي وبين القوى المعارضة التي تطالب بكل شيء او لا شيء.

«ومثل هذا المسار مرت به الحركة الصهيونية في الثلاثينات عندما شق زائيف جابوتينسكي المنظمة الصهيونية واقام 'المنظمة الصهيونية الجديدة'. غير انها كانت منظمة طرحا لم تحظ بأي تأثير سياسي، باستثناء قيامها بدور معين كمنظمة سياسية عليا لمنظمة 'اتسل'.

«بعد الخروج من طرابلس، اصيبت م.ت.ف. بشلل سياسي شبه كامل في كافة مؤسساتها، وكذلك تعرض القرار الفلسطيني المستقل للخطر، واصطدمت كل خطوة فلسطينية باتجاه السلام بـ«فيتو» سوري وافشلت.

«وفي هذه المعركة، وقفت الى جانب سوريا حكومة اسرائيل، عبر قيام جنود الجيش الاسرائيلي بالحؤول دون عقد اجتماع تضامني في جامعة بيرزيت تأييدا لعقد المجلس والشرعية الفلسطينية. وقام جنودها بالاعتداء على المتظاهرين وقتل وجرح البعض منهم. وفي الاتجاه نفسه، منعت السلطات الاسرائيلية اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في المناطق المحتلة من السفر الى عمان. وقد اصدر هذه الاوامر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، العدو اللدود للاستقلال الفلسطيني. واسحق رابين هذا هو الذي وافق في العام ١٩٧٦ على دخول السوريين الى لبنان من اجل تحطيم م.ت.ف.، وهو الذي ارسل سلاح البحرية الاسرائيلي لحصار مدينة صور عام ١٩٧٨. وقد عادت حكومة الليكود الى هذه المناورة عام ١٩٨٣، عندما انقض السوريون على قوات م.ت.ف. في طرابلس وشمال لبنان (**هاعولام هازيه**، ٢١/١١/١٩٨٤).

ومن جهة اخرى، علق الباحث في شؤون م.ت.ف.، في معهد ترومان في القدس، ماتي شتاينبرغ، على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان قائلا: «ان عرفات يعقد المجلس الوطني في عمان للتسبب بانقسام م.ت.ف.، لان هذا الانقسام يمنحه حرية مناورة اكبر». واضاف: «لقد تحول هذا الانقسام الى حقيقة قائمة قبل قرار عقد المجلس في عمان، غير ان بيان فصائل م.ت.ف. الخاضعة للسيطرة السورية، الذي اعلن عدم قانونية عقد المجلس ومقاطعتهم له ودعوتهم الى اقامة مجلس وطني جديد في دمشق عزز الانقسام. كذلك ساهم في هذا الانقسام موقف رئيس المجلس خالد الفاهوم، الخاضع للسيطرة السورية، الذي عارض عقد المجلس وامتنع عن ارسال الدعوات للاعضاء» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/١١/١٩٨٤).

ويوضح شتاينبرغ وضع م.ت.ف. حاليا، فيقول: «لقد ابتعدت م.ت.ف. عن مخيمات اللاجئين في كل من سوريا ولبنان واقتربت اكثر من سكان المناطق المحتلة، وتحولت من م.ت.ف. للفلسطينيين في الشتات الى منظمة تحرير لسكان المناطق المحتلة، الجبهة الخلفية الوحيدة التي بقيت لها. لهذا اصبح من الاهمية بمكان علاقتها مع الاردن التي تمكنها من الاتصال بسكان هذه المناطق» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علق عضو الكنيست الليكودي عوزي لنداو على قرارات المجلس قائلا: «ان اهداف